

تحرك عاجل

تحديد موعد تنفيذ الإعدام بحق رجل سعودي

علمت أسرة السعودي سعيد مبخوت الصيعري، الذي حُكِمَ عليه بالإعدام، بأن حكم الإعدام بحقه سيُنْفَذ في 13 سبتمبر/أيلول 2017؛ حيث حُكِمَ عليه بالإعدام، على إثر محاكمة جائرة. كما أنه استنفد كافة سبل الطعن على الحكم.

في 7 سبتمبر/أيلول 2017، علمت أسرة سعيد مبخوت الصيعري، الذي يبلغ من العمر 29 عامًا، أن حكم الإعدام بحقه قد تقرر تنفيذه، في 13 سبتمبر/أيلول 2017، بسجن نجران العام، جنوب غربي المملكة العربية السعودية؛ حيثما يجري احتجازه الآن. إذ ظل يواجه الإعدام الوشيك، منذ 2 يوليو/تموز 2017، إلا أن مسؤولي السجن أبلغوه في 7 سبتمبر/أيلول 2017، بشأن الموعد الذي تقرر فيه تنفيذ الإعدام بحقه.

حكمت "المحكمة العامة بنجران"، في 25 ديسمبر/كانون الأول 2013، على سعيد مبخوت الصيعري بالإعدام، على إثر واقعة قتل رجل سعودي، أثناء شجارٍ نشب بين أبناء قبيلتين في 2 يوليو/تموز 2009. وصدقت "المحكمة العليا" على حكم الإعدام بحقه في 20 مارس/آذار 2016، ثم صدق الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود عليه في أغسطس/آب 2016. وأحالت وزارة الداخلية بعد ذلك، القضية مُجددًا إلى أمانة منطقة نجران، لتنفيذ الحكم في منتصف نوفمبر/تشرين الثاني 2016؛ ثم أُرجئ تنفيذ حكم الإعدام بحقه لستة أشهر، بعد ممارسة زويه الضغط لتأجيل التنفيذ.

ولطالما أصر سعيد الصيعري على براءته؛ فوفقًا لما ورد في وثيقة المحكمة المؤلفة من 86 صفحة، حكمت عليه "المحكمة العامة بنجران" بالإعدام؛ على الرغم من أنها خلُصت إلى عدم توافر الأدلة الكافية لإدانته. واستندت المحكمة إلى الإفادات التي أدلى بها والد الضحية، حيث أقسم أمام المحكمة 50 مرةً على اعتقاله بأن سعيد الصيعري هو المسؤول عن قتل ابنه، على الرغم من عدم وجوده بمسرح الجريمة. ويتبع هذا الإجراء أحد أحكام الشريعة الذي يسمح للمحكمة بالاستناد إلى أن يقوم وارثو الضحية من الذكور بقسم اليمين

50 مرة على الأقل، على اعتقادهم بأن المتهم هو الجاني. كما لم يتسن لسعيد الصيعري الاستعانة بمحامٍ، خلال فترة تحقيقات ما قبل المحاكمة. وعقب اعتقاله في 2 يوليو/تموز 2009، ظل محتجزاً رهن الحبس الانفرادي لشهرٍ على الأقل، ثم سُمح له للمرة الأولى بعد مرور أربعة أشهر بالاتصال بأسرته.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالعربية أو بالإنجليزية أو بلغة بلدكم، على أن تتضمن ما يلي:

- حث الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود على الإيقاف الفوري لتنفيذ الإعدام بحق سعيد مبخوت الصيعري، وعلى تخفيف الحكم بإعدامه وكافة أحكام الإعدام القائمة، تمهيداً لإلغاء عقوبة الإعدام؛
- تذكير السلطات بأن القانون الدولي لحقوق الإنسان يشترط أن تمتثل المحاكمات على جرائم تحتل فرض عقوبة الإعدام، بأقصى المعايير صارمة والمُعترف بها دولياً للمحاكمة العادلة؛
- دعوة السلطات إلى إلغاء حكم إدانة سعيد مبخوت الصيعري، والأمر بإعادة محاكمته في إطار إجراءات قانونية تتقيد بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة، دون اللجوء إلى تطبيق عقوبة الإعدام.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 13 سبتمبر/أيلول 2017 إلى:

الملك ورئيس الوزراء

جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

خادم الحرمين الشريفين

مكتب جلالة الملك

الديوان الملكي، الرياض

المملكة العربية السعودية

الفاكس: (عبر وزارة الداخلية)

+966 1 403 3125 (يُرجى الاستمرار في المحاولة)

حاكم منطقة نجران

صاحب السمو الملكي الأمير جلوي بن عبد العزيز بن مساعد

منطقة نجران

المملكة العربية السعودية

الهاتف: +966 1 75221041 (باللغة العربية فقط)

الفاكس: +966175223136 – +966 1 75221733

وُتُرسل نسخ إلى:

وزير الداخلية

صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن سعود بن نايف

وزارة الداخلية، ص.ب. 2933،

طريق المطار، الرياض 11134

المملكة العربية السعودية

الفاكس: +966 11 403 3125 (يُرجى الاستمرار في المحاولة)

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك. ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

هذا التحديث الأول للتحرك العاجل UA 144/17. للمزيد من المعلومات:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/6508/2017/en/>

تحرك عاجل

تحديد موعد تنفيذ الإعدام بحق رجل سعودي

معلومات إضافية

بدأت محاكمة سعيد الصيعري أمام "المحكمة العامة بنجران"، في 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2011، بعدما أُتهم بقتل رجلٍ سعودي. وفي 25 ديسمبر/كانون الأول 2013، أُدين بقتل فرج مبارك، عملاً بمبدأ القصاص في الشريعة أو ("الجزء من جنس العمل")، على الرغم من أن المحكمة قد خلّصت إلى عدم توافر أدلة كافية لإدانته. ويتضح من حكم المحكمة أنها استندت إلى أحد أحكام الشريعة الذي ينص على أنه في حال اشتباه المحكمة بأن المُتهم قتل الضحية، وثمة ما يُظهر العداوة بين الطرفين، يمكن لها الاستناد إلى قسم أحد وارثي الضحية من الذكور اليمين 50 مرة على الأقل، على اعتقاده بأن المتهم هو الجاني. وفي هذه الحالة، أقسم والد الضحية- وذلك لأنه الوارث الوحيد للضحية من الذكور- 50 مرة على أن المتهم هو من ارتكب الجريمة، على الرغم من أنه لم يشهد وقوع الجريمة. وفي نهاية المطاف، حُكم على سعيد الصيعري بالإعدام.

وفي أثناء استئناف الحكم، ردت "محكمة الاستئناف" القضية إلى "المحكمة العامة"، في 15 يناير/كانون الثاني 2014، طالبةً إلى القاضي الاطلاع على مذكرة الاستئناف التي قدمها المدعى عليه؛ حيث أصر سعيد الصيعري على براءته، متذرعاً بأنه لم يكن المسؤول عن موت الضحية، زاعماً تورط رجل آخر في الواقعة؛ كما دعا شهوداً آخرين كانوا متواجدين أثناء الشجار، إلى أن يُدلووا بشهادتهم. كما طلب إعادة النظر في القضية، استناداً إلى الأدلة الجديدة. وبعد اطلاع قاضي "المحكمة العامة" على الطلب المُقدم، رفض إعادة النظر في القضية، ذاهباً في القول بأن مذكرة الدفاع لن تُغير من رأيه؛ ثم أُحيلت القضية مُجدداً إلى "محكمة الاستئناف"، في 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2014.

وردت "محكمة الاستئناف" القضية مُجدداً إلى "المحكمة العامة"، لدى اطلاعها على القضية للمرة الثانية في 11 فبراير/شباط 2015، إلى جانب مجموعة أخرى من التوصيات الإجرائية. وقامت "المحكمة العامة"، في 25 إبريل/نيسان 2015، بالرد على الملاحظات التي قدمتها "محكمة الاستئناف"، حيث أحالت إليها القضية

مُجددًا. وفي نهاية الأمر، أيدت "المحكمة العليا" قرار المحكمة، في 20 مارس/آذار 2016، مقررًا بأن الحكم بات نهائيًا. وأُحيلت القضية، في 5 إبريل/نيسان 2016، إلى الملك للتصديق على الحكم، وفي نهاية المطاف، صُدّق عليها في أحد أيام أغسطس/آب 2016؛ ثم أحالت وزارة الداخلية القضية إلى أمانة منطقة نجران لتنفيذ الحكم في منتصف نوفمبر/تشرين الثاني 2016. وتمكنت أسرته من تأجيل تنفيذ الإعدام بحقه لستة أشهر، إلا أنهم أُبلغوا بأن حكم الإعدام سُنِفِذ بحقه، في أي وقت بعد 2 يوليو/تموز 2017.

إن المملكة العربية السعودية أحد أكثر بلدان العالم استخداماً لعقوبة الإعدام؛ فقد أعدمت أكثر من 400 شخصٍ منذ 2014، لمعاقبة أغلبهم على جرائم القتل، والجرائم المتعلقة بالمخدرات، والجرائم المتعلقة بالإرهاب.

وتُطبق المملكة العربية السعودية عقوبة الإعدام لمعاقبة شريحة عريضة من جرائم لا تُعد، وفقًا للقانون الدولي لحقوق الإنسان، "من أشد الجرائم خطورة" التي تنطوي فقط على تلك الجرائم التي تتضمن حالات القتل العمد. وتتضمن هذه الشريحة جرائم "الزنا" و"الردة" وتهريب المخدرات والاعتصاب وممارسة السحر والشعوذة؛ كما أن البعض من هذه الجرائم، ك"الزنا" و"الردة"، لا ينبغي حتى أن يُجرّم، حيث أنها ليست جرائم معترفٍ بها، وفقًا للقانون الدولي والمعايير الدولية.

وبصفة عامة، لا تتقيد السلطات السعودية بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة، أو منح الضمانات للمتهمين في قضايا الإعدام؛ وغالبًا ما تُجرى المحاكمات في قضايا الإعدام سرًا، في إطار إجراءات سريعة، دون أن يتسن للمتهم الحصول على المساعدة أو التمثيل القانوني، خلال مختلف مراحل الاحتجاز والمحاكمة. وقد يُدان المتهمون لمجرد الاستناد إلى "اعترافات" انتزعت منهم تحت وطأة التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، أو الإكراه أو الخداع. كما لا تُبلّغ، في بعض الحالات، الأسر مُسبقًا بإعدام ذويهم.

الاسم: سعيد مبخوت الصيعري

النوع: ذكر

المملكة العربية السعودية

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل: UA 144/17 رقم الوثيقة: MDE 23/7084/2017

بتاريخ: 11 سبتمبر / أيلول 2017